

## رئيس «مجلس التعليم»: يوجّه بتوحيد أنظمة الاختبارات المدرسية



أبوظبي - وام

ترأس سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية والتعاون الدولي رئيس مجلس التعليم والموارد البشرية، اجتماع المجلس الذي عقد عبر تقنية الاتصال المرئي عن بعد. ووجه سموه خلال الاجتماع بالعمل على توحيد سياسات وأنظمة الاختبارات الوطنية والدولية التي يخضع لها الطلبة في المدارس، وذلك بما يصب في مصلحة الطالب ويتواءم مع جهود تطوير منظومة التعليم ويحقق التطلعات الوطنية. وقال سموه إن الاختبارات يجب أن تكون أداة فاعلة للتعرف على المستوى الحقيقي للطلبة في المعرفة والقدرات والمهارات الأساسية، ولتزويد الجهات بالمعلومات الدقيقة حول أدائهم لوضع السياسات التطويرية والتغييرات المطلوبة في الأنظمة والمناهج الدراسية. وأشار سموه إلى ضرورة أن تتسق تلك الاختبارات مع التجربة التعليمية للطلبة، ومع ميولهم وقدراتهم حتى يتمكنوا من تحقيق أفضل ما لديهم للمساهمة في بناء مستقبل وطنهم والعالم من حولهم. وأكد سموه على أهمية دور المركز الوطني لجودة التعليم في هذا الملف، حيث تم إنشاء المركز مؤخراً لتقييم النظام

التعليمي وقياس المخرجات التعليمية بما فيها أداء الطلبة في الاختبارات، وذلك بهدف الارتقاء بجودة التعليم في الدولة. ومن جانبها، استعرضت سارة بنت يوسف الأميري وزيرة دولة للتعليم العام والتكنولوجيا المتقدمة ورئيس مجلس إدارة مؤسسة الإمارات للتعليم المدرسي خطة محدثة لسياسة تقييم طلبة المدارس الحكومية. وأشارت إلى أنه بتوجيه من القيادة الكريمة، ستبدأ المؤسسة بتطبيق السياسة في الفصل الثاني من العام الدراسي الحالي، حيث استمعت المؤسسة إلى أولياء الأمور والمعلمين والطلبة، ونظرت إلى مخرجات العام الثاني عشر ومتطلبات الجامعات، وعليها اليوم زيادة الشفافية مع أولياء الأمور حول المستويات الفعلية للطلبة، مؤكدة معاليها بأن التقييم أساس التخطيط لرفع مستوى المهارات لدى خريجي المدارس الحكومية. وأضافت بأن المؤسسة تسعى لربط التدرج بكفاءات ومهارات وخبرات تراكمية واضحة لجميع الوظائف التعليمية الرئيسية والمساندة، إلى جانب تفصيل مسارات وظيفية محفزة ومجزية للعاملين في القطاع وتشجيع الخريجين على اختيار مهنة التعليم. من جهته، استعرض الدكتور أحمد بن عبدالله بالهول الفلاسي - وزير التربية والتعليم، خلال الاجتماع، مجموعة من المقترحات والتوصيات الخاصة بتطوير نظام معادلة شهادات التعليم العام الصادرة عن المدارس الخاصة داخل الدولة، وتحديثها. وأكد بأن الوزارة تهدف إلى تحقيق أعلى المستويات في جودة المخرجات التعليمية، وتحسين الخدمات المقدمة للطلبة وأولياء الأمور، وذلك من خلال أنظمة متكاملة يتم العمل عليها بالتنسيق بين الوزارة والجهات التعليمية في الدولة. حضر الاجتماع كل من الدكتور أحمد بن عبدالله بالهول الفلاسي وزير التربية والتعليم ومعالي سارة بنت يوسف الأميري وزيرة دولة للتعليم العام والتكنولوجيا المتقدمة، وشما بنت سهيل بن فارس المزروعى وزيرة دولة لشؤون الشباب أمين عام المجلس، وسارة عوض عيسى مسلم وزيرة دولة للتعليم المبكر، والدكتور عبدالله محمد الكرم مدير عام هيئة المعرفة والتنمية البشرية دبي، والدكتورة محدثة يحيى الهاشمي رئيس هيئة الشارقة للتعليم الخاص.